تقرير قيود · مركز التقارير

المنشآت الصغيرة والمتوسطة في السعودية 2026: الأرقام والإنجازات والمستقبل

تقرير معمّق بالأرقام عن قصة نجاح القطاع: حجمه، ومساهمته المتصاعدة في الناتج المحلي، وزخم تمويله، واتساع الفوترة الرقمية، وفرص التحول الرقمي المالي.

يونيو 2026

qoyod.com

تكتب المنشآت الصغيرة والمتوسطة واحدة من أنجح قصص رؤية السعودية 2030، إذ تحوّل القطاع في أقل من عقد إلى محرّك رئيس لتنويع الاقتصاد الوطني. فقد تضاعف عدد المنشآت أكثر من أربعة أضعاف ليبلغ نحو 1.7 مليون سجل تجاري نشط، وارتفع عدد العاملين فيها إلى أكثر من 8.8 مليون عامل، وواصلت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي صعودها لتبلغ نحو 22.9%، بفضل سياسات تمكين طموحة. يرصد هذا التقرير قصة هذا النجاح بالأرقام: حجم القطاع، ومساهمته الاقتصادية المتصاعدة، واتساع تمويله، وفرص التحول الرقمي المالي التي تعزّز مسيرته.

1.7 مليون
سجل تجاري نشط للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (2025)

8.8 مليون
عامل في القطاع بنهاية 2025

22.9%
مساهمة القطاع في الناتج المحلي (2024)

35%
مستهدف رؤية 2030 لمساهمة القطاع

حجم القطاع: نمو يتسارع

نما عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة من نحو 429 ألف منشأة في 2016، عند انطلاق رؤية 2030، إلى ما يزيد عن 1.7 مليون سجل تجاري نشط بنهاية الربع الثالث من 2025. قفزة تتجاوز أربعة أضعاف خلال أقل من عقد، وتتواصل وتيرتها بقوة: أُطلق نحو 80 ألف سجل تجاري جديد في الربع الثاني من 2025 وحده.

نمو عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة منذ انطلاق رؤية 2030

ويُفيد هنا تمييز دقيق: رقم 1.7 مليون يعبّر عن السجلات التجارية النشطة، بينما يبلغ عدد المنشآت الفعلية (الكيانات الاقتصادية القائمة) نحو 1.3 مليون منشأة وفق مرصد منشآت، إذ قد تحمل المنشأة الواحدة أكثر من سجل. والتمييز مفيد عند مقارنة الأرقام عبر السنوات أو بين المصادر.

من يملك هذه المنشآت؟

من أبرز ملامح القطاع تركيبته الديموغرافية الشابة والمتنوّعة، التي تعكس نجاح سياسات التمكين الاقتصادي ضمن رؤية 2030. فأي منتج أو خدمة تستهدف هذا القطاع تخاطب جمهورًا شابًا ومتنوّعًا.

من يملك المنشآت الصغيرة والمتوسطة في السعودية؟ (2025)

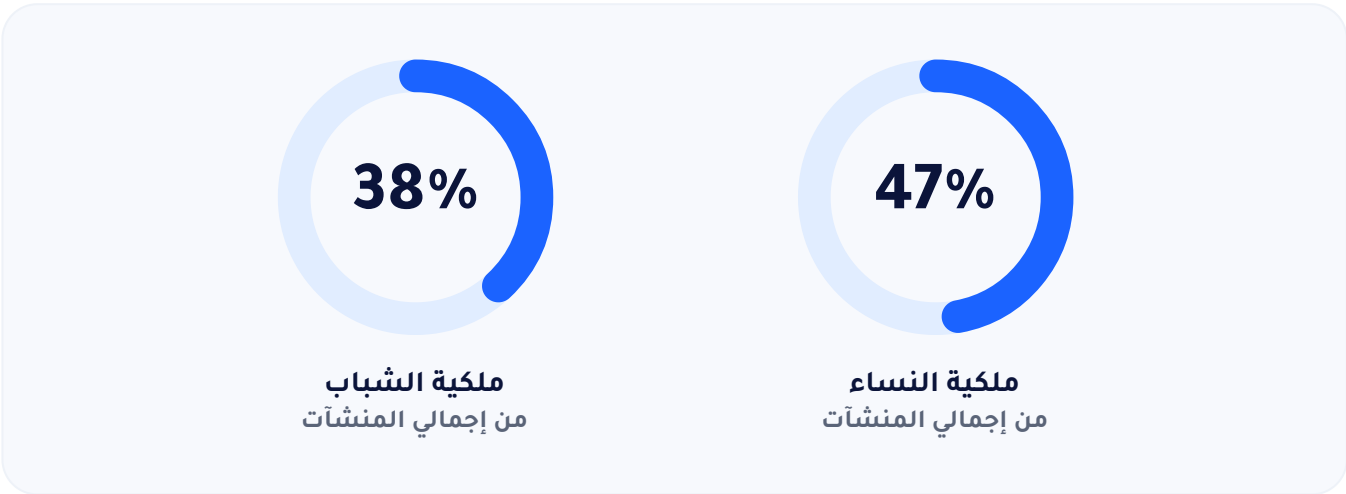

الجغرافيا: ثلاث مناطق رائدة وآفاق نمو واسعة

تتركّز المنشآت في ثلاث مناطق رئيسية تستحوذ على أكثر من 70% من الإجمالي، وتتوسّع باطّراد إلى مناطق المملكة كافة مع نمو الخدمات المالية والرقمية. فالرياض قلب النشاط، فيما تمثّل بقية المناطق آفاق نمو واعدة للقطاع.

التوزيع الجغرافي للمنشآت حسب المنطقة (2025)

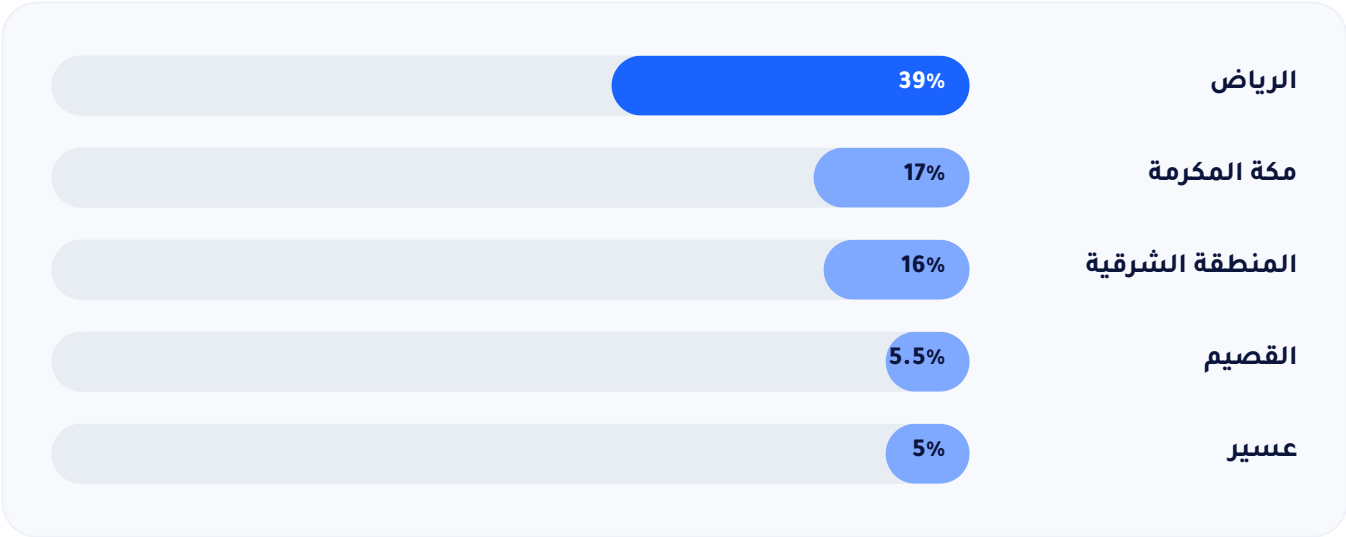

المحرّك الاقتصادي: توظيف يقود والمساهمة تتصاعد

يبرز أداء القطاع على صعيدين. فعلى صعيد التوظيف، تجاوزت المنشآت مستهدفاتها مبكرًا، إذ ارتفع عدد العاملين فيها إلى نحو 8.88 مليون عامل بنهاية 2025، متجاوزًا المستهدف السنوي البالغ 7.55 مليون عامل، لتكون المشغّل الأكبر للقوى العاملة خارج القطاع الحكومي والشركات الكبرى.

وعلى صعيد المساهمة في الناتج المحلي، تواصل حصة القطاع صعودها المطّرد من نحو 20% عند انطلاق الرؤية إلى 22.9% في 2024، في مسار تصاعدي نحو مستهدف 35% بحلول 2030.

مسيرة مساهمة المنشآت في الناتج المحلي: تقدّم مطّرد نحو مستهدف رؤية 2030

ويعكس هذا الصعود نجاح سياسات التمكين، وتتكامل الجهود الوطنية لرفع إنتاجية المنشأة الواحدة وقدرتها على النمو والتصدير عبر توسيع التمويل وتيسير الامتثال وتسريع الرقمنة، بما يدعم تسارع المسيرة نحو المستهدف.

التمويل: زخم متصاعد

يحظى تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة بزخم متصاعد ضمن رؤية 2030. فقد نمت محفظة التمويل إلى ما يقارب 148 مليار ريال، وتتوسّع حصة المنشآت من إجمالي القروض البنكية في مسار صاعد نحو مستهدف البنك المركزي السعودي البالغ 11%، ثم الطموح طويل الأمد عند نحو 20%.

حصة تمويل المنشآت من إجمالي القروض البنكية في مسار تصاعدي

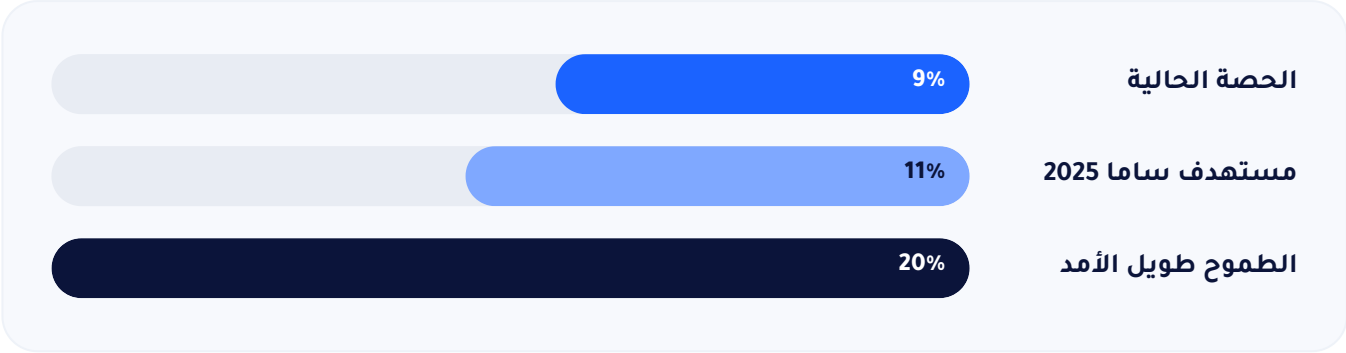

148 مليار

محفظة تمويل المنشآت (ريال)

12 مليار+

تمويلات برنامج كفالة في عام واحد (ريال)

1.72 مليار $

رأس مال جريء في 2025 بنمو 145% سنويًا

وتعزّز برامج مثل كفالة وصول المنشآت إلى التمويل عبر تقديم الضمانات التي تشجّع البنوك على الإقراض، فيما تسهم جودة السجلات المالية في رفع الجدارة الائتمانية للمنشأة وتسريع حصولها على التمويل. وعلى صعيد الشركات الناشئة، يعيش تمويل رأس المال الجريء أقوى مراحله، إذ جذبت المملكة 1.72 مليار دولار في 2025 لتتصدّر منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بدعم قطاعات التقنية المالية والبرمجيات والتجارة الإلكترونية والذكاء الاصطناعي.

الامتثال الرقمي: الفاتورة الإلكترونية تتوسّع

من أبرز ملامح التحول الرقمي في المملكة التوسّع المنظّم لتطبيق الفاتورة الإلكترونية (فاتورة) التابعة لهيئة الزكاة والضريبة والجمارك. وتمضي مرحلة الربط والتكامل عبر موجات متتالية تشمل شرائح أوسع من المنشآت، لتعمّ الفائدة الرقمية القطاع بأكمله.

اتساع نطاق الفاتورة الإلكترونية ليشمل شرائح أوسع من المنشآت

الموجة 23

31 مارس 2026

المكلّفون الذين تجاوزت إيراداتهم الخاضعة 750 ألف ريال

الموجة 24

30 يونيو 2026

المكلّفون الذين تجاوزت إيراداتهم الخاضعة 375 ألف ريال

وبحلول منتصف 2026 يدخل ضمن النطاق كل مكلّف تتجاوز إيراداته 375 ألف ريال سنويًا، لتصبح الفوترة الرقمية ممارسة معتادة في القطاع.

الميزة الأكبر في الرقمنة هي الكفاءة: المنشآت التي تعتمد حلولًا سحابية مؤتمتة توفّر ما يصل إلى 30% من وقت الامتثال الشهري لضريبة القيمة المضافة وإعداد التقارير مقارنةً بالأنظمة اليدوية.

التحول الرقمي المالي: الفرصة الأكبر

تتقاطع فرص نمو القطاع عند نقطة واحدة: قدرة المنشأة على إدارة شؤونها المالية بكفاءة. فالمنشأة التي تطلب تمويلًا تستفيد من سجلات مالية نظيفة وموثوقة، والمنشأة ضمن نطاق الفاتورة الإلكترونية تستفيد من نظام متوافق مع متطلبات الهيئة، والمنشأة التي تسعى للنمو تستفيد من رؤية لحظية لأدائها المالي.

ومع اتساع الفوترة الرقمية وارتباط التمويل بجودة السجلات المالية، يصبح **النظام المحاسبي السحابي** أداة تمكين تختصر زمن الامتثال، وتنتج سجلات ترفع جدارة المنشأة للتمويل، وتمنح صاحب العمل رؤية لحظية لاتخاذ قرار أسرع وأدقّ.

الرقمنة المالية هي الخيط الذي يربط فرص القطاع معًا: امتثال أيسر، تمويل أقرب، وقرار أوضح، بما يسرّع مسيرة المنشآت نحو مستهدفات رؤية 2030.

آفاق واعدة وتوصيات

يواصل القطاع نموه عددًا وتوظيفًا ومساهمةً اقتصادية، مع تركيز وطني متنامٍ على رفع إنتاجية المنشآت وقدرتها على النمو والتصدير. ومع تكامل التمويل والامتثال والرقمنة، تتسارع مسيرة القطاع نحو مستهدفات رؤية 2030.

- **عامِل سجلاتك المالية كأصل.** السجل النظيف مفتاح التمويل والامتثال معًا.
- **استبق موجات الفاتورة الإلكترونية.** الانتقال إلى نظام متوافق مبكرًا يوفّر الوقت ويضمن الجاهزية.

- **استثمر في الرقمنة المالية مبكرًا.** القيمة الحقيقية في الوقت الموفَّر والفرص المتاحة مع الأنظمة السحابية.
- **حوّل البيانات إلى قرار.** الرؤية اللحظية للأداء المالي تدعم نمو المنشأة وتوسّعها.

يكتب قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في السعودية فصلًا مشرقًا من قصة نجاح رؤية 2030: أرقام قياسية في النمو والتوظيف، ومساهمة اقتصادية متصاعدة، وريادة إقليمية في رأس المال الجريء. ومع تكامل التمويل والامتثال والرقمنة، تتسارع المسيرة نحو آفاق أرحب. والمنشآت التي تحسم خياراتها المالية مبكرًا، بسجلات نظيفة وامتثال مؤتمت ورؤية لحظية، هي الأقدر على اقتناص هذه الفرص الواعدة ومواصلة قصة النجاح.

المصادر

1. هيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت) – مرصد المنشآت وتقارير 2025.
2. منصة رؤية 2030 – مؤشرات وتقارير الأداء 2025.
3. البنك المركزي السعودي (ساما) – بيانات تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
4. برنامج كفالة لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
5. هيئة الزكاة والضريبة والجمارك – مراحل وموجات الفاتورة الإلكترونية.
6. تقرير MAGNiTT لرأس المال الجريء في السعودية، السنة المالية 2025.
7. تغطيات Arab News و Saudi Gazette و Arabian Business لتقارير منشآت 2025.

ابدأ رقمنة منشأتك مع قيود

نظام محاسبي سحابي عربي، متوافق مع الفاتورة الإلكترونية لهيئة الزكاة والضريبة والجمارك.

qoyod.com